الفصل السابع

التمثيل في نطاق الخدمات

منذ الإستقلال بدأ المسلمون ينهارون اقتصادياً وحتى عام ١٩٤٧ كانت مصادر الدخل الرئيسية لديهم امتلاك الأراضي والخدمات الحكومية والمجالات التجارية العالية، ولكن بعد الاستقلال مباشرة قضي على الإقطاعية وانهارت المؤسسات الصناعية والتجارية العائدة للمسلمين نتيجة موجة التعصب العامة ضد المسلمين في مجال الخدمات، وكل ذلك بسبب سياسة التمييز. وكانت النتيجة أن اندفع المجتمع الإسلامي بكامله إلى حافة الانهيار الاقتصادي.

والأمر الذي كان له أكبر الأثر في انهيار الجماعة الإسلامية هو سياسة الحكومة في التمييز في موضوع التجنيد. وقد ذكر السيد بدر الدجى عضو المجلس النيابي الهندي أنه لم يكن للأقلية المسلمة أي اعتراف بوجودهم أو أي تقدير لهم أو تشجيع أو تسهيل لأعمالهم أو حق الحصول على فرص للتعبير عما هم فيه في المجالات السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى المادية. أما بالنسبة لفرص العمل للمسلمين فقد كانت محدودة بشكل مزعج. وعلى الرغم من أن المسلمين يشكلون ١١ بالمائة من عدد السكان إلا أنهم لا يملكون واحد بالمائة من المراكز الرسمية في الأمانة المركزية. وقد حرم المسلمون من التوظيف في سلك الشرطة والجيش لأنهم، كما ذكر زعيم قديم في الكونغرس قائلاً: «يجب أن يعاملوا على اعتبارهم موضع شك ومجرمين وخونة... ولا يستحقون أن يشغلوا أي منصب ذا أهمية ومسؤولية»، وذكر السيد بدر الدجى نادباً حظ المسلمين في جميع فروع الإدارة لأن غيابهم عن الوظائف

أصبح أمراً بارزاً، وأن نتائج الدراسات بالمقارنة مع الهنادكة قد كشفت عن وضع مخيف للمسلمين. وفي مجالات الخدمات التي لا بد للحصول عليها من مسابقات فقد أغلق باب التوظيف في وجه المسلمين في هذه الوظائف لأن المتسابق الهندوكي هو الذي يفوز دائماً، وأن لجنة التوظيف في أنحاء البلاد تفتح أبوابها في وجه غير المسلمين وتغلقها في وجه المسلمين.

لم يتعرض المسلمون لسياسة التمييز في مجال الخدمات العامة فقط، بل في كل مجال من الحياة القومية أيضاً، وكان عددهم في المجلس النيابي ومجالس الولاية ضئيلاً والقليل منهم هم الذين حصلوا على وظيفة وزير في المركز أو في الأقاليم. إلا أن هؤلاء المحظوظين لا يتمتعون عادة بثقة جماعتهم. ونادراً ما كان يحظى الطلاب المسلمون بالمنح الدراسية القومية؛ أما الصحف الإسلامية فكانت تتعرض للحرمان من الإعلانات الحكومية، حتى أن وكالات الأنباء مارست سياسة تمييز ضد المسلمين في انتخاب مراسليهم، وهكذا تخلف المسلمون ليس في الثقافة فقط بل في الصناعات والتجارة أيضاً.

من ناحية أخرى، نجد أن الدستور الهندي قدم فرصاً متكافئة إلى جميع المواطنين الهنود للمشاركة في قضايا بلدهم. وتقول المادة ١٥ من الدستور: (يجب ألا تتعصب الدولة لأي مواطن على أساس الدين والعرق والجنس ومكان الولادة أو لأي من هذه الأسباب). وتؤكد المادة ١٦ من الدستور: (بأن هناك مساواة في الفرص لجميع المواطنين في الأمور المتعلقة بالتوظيف في أي وظيفة في الدولة). ولكن من الناحية العملية نجد أن العديد من الحكومات في الولايات وفي المركز أيضاً لم تحترم نص وروح هذه الفقرات الدستورية.

يعتبر المسلمون الهنود أكبر الأقليات[1] ومع ذلك يذكر السيد الندوي: (تم إجراء تحليل للتجنيد يتعلق بالجماعة في الأقسام الحكومية المتنوعة خلال الأعوام ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ وخاصة في القوات المسلحة والشرطة والمصالح

(١) ان من كان عدده في بلد ما ١٥٠ مليون نسمة لا يمكن أن يحسب أقلية بل المسلمون أكثر عدداً من غيرهم حتى من الهنادكة الذين يضمون فئات مختلفة.

ذات الأهمية، وهـذا من شأنـه أن يؤدي بالشخص الجاهل بالوضع الحقيقي للأمور إلى النتيجة التي تفيد بأنه إما أن يهاجر المسلمون بشكل كامل من الهند أو أن يظلوا جماعة جاهلة تماماً؛ وبالتالي فإنهم غير أهل للوظائف الحكومية وهذا أيضاً يفسر خوف المسلمين من استقالة الموظفين المسلمين من المراكز المهمة، لأن هذا يعني فعلياً نهاية تمثيلهم في البيئة البيروقراطية والإدارية. ولن نرى بعد ذلك موظفاً مسلماً في الحكومة.

وقد أتى الدليل على وضع المسلمين في التمثيل من مصادر رسمية وغير رسمية فقد قال نهرو في لجنة الكونغرس الهندي في دلهي في ١١ مايو ١٩٥٨ ما يلي:

طالبت الاحصاءات في الولايات أن تتحقق من نسبة الأقليات في مجال الخدمات العامة فوجدت بأن تمثيل المسلمين آخذ بانخفاض تدريجي، وأحد هذه الأسباب هو الإجراء المتبع في المسابقات التي يتم بموجبها الإنتساب إلى الخـدمـة في الهنـد كلهـا. في هذه الـدراسات هناك تأكيد على معرفة اللغة الهنـدية[١]، والمـرشحون الذين يفشلون في إثبات صلاحيتهم في هذه اللغة يرفضون. ويطلب أيضاً الإجابة على أسئلة باللغة الهندية وقد يجد المرشحون من الأقليات صعوبة في الارتفاع إلى مستوى قواعد اللغة الهندية الأدبية، وقد كشف رسمياً في المقامات الرسمية في دلهي سنة ١٩٥٢ بأن عدد المسلمين في سلك الشرطة في دلهي كان ١٤٧٠ شرطياً سنة ١٩٤٦ فانخفض هذا العدد إلى ٥٦ شخصاً سنة ١٩٥٢ وأنه منذ سنة ١٩٤٦ لم يعين إلا شخصين مسلمين مسـاعـدي مفـوض ومفوض واحد. وقد صرح وزير الدفاع مهافيرتياغي[٢] في الإتحـاد الجـامعي الإسـلامي بأن نسبـة المسلمين في القـوات المسلحة قد انخفض إلى شخصين فقط.

---

(١) يعمل الهنادكة على إلغاء اللغة الأردية لأنها تكتب بحروف عربية.

(٢) MAHAVIR TIYAGI

أما في مجال الوظائف الإدارية فقد جاء في لائحة الموظفين المدنيين في ١ يناير ١٩٤٦ أنه لا يوجد إلا (١٠٢) مائة وشخصان من مجموع ١٩٧٣ موظفاً أي بمعدل ٥,١٧٪ بينما كان يجب أن يكون عدد المسلمين ٢١٧ والجدول المذكور أدناه يبين نسبة المسلمين إلى الهنادكة:

الولاية	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
اندرابراديش	١٥٨	٢٠
آسام	٨٨	٣
بهار	١٧٩	١٣
دلهي وهماتشل براديش	٢٩	٠
جمو وكشمير (المحتلتين)	١٨	٨
كجرات	١٠٣	٥
كيرالا	٦٦	٢
مادهيا براديش	١٧٤	٣
مدراس	١٢٩	٤
ماهاراشترا	١٦٦	٩
ميسور	٨٧	٤
أوريسه	١٢٣	٢
البنجاب	١٣٦	٢
راجستان	١٢٦	٢
اوتار براديش	٢٤٨	٢٣
بنغال الغربية	١٤٣	٢
المجموع	١٩٧٣	١٠٢

ويبلغ عدد المسلمين المتوقع على أساس عددهم السكاني ٢١٧ أي ١١ بالمائة. أما عدد المسلمين الذين يشغلون المناصب الرسمية فعلياً في الإدارة

obeikandl.com

المدنية فهو ١١٥ شخصاً وحاولت السلطات الهندية كالعادة تفسير هذا الانخفاض الكبير في نسبة المسلمين في الخدمات بادعاء النقص في كفاءتهم وذكائهم ولكن لا يمكن أن يصاب المسلمون بين عشية وضحاها بعدم الكفاءة وقلة الذكاء ولذا يجب البحث عن أسباب هذا الانخفاض في مكان آخر أي في أمور خارجة عن سيطرتهم.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض كان تدريجياً وقد لوحظ ذلك منذ سنة ١٩٤٧ كما هو ظاهر من هذا الجدول أدناه:

العام	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
١٩٤٨	٣٠	١
١٩٤٩	٣٢	٠
١٩٥٠	٣٢	٠
١٩٥١	٢٨	١
١٩٥٢	٣٧	٠
١٩٥٣	٣٢	١
١٩٥٤	٤٢	٢
١٩٥٥	٤٨	٠
١٩٥٦	٥٥	٢
١٩٥٧	٧٤	١
١٩٥٨	٦٣	٠
١٩٥٩	٥٢	١
١٩٦٠	٧	١
١٩٦١	٨٨	١
١٩٦٢	٩٩	١
١٩٦٣	٨٩	٢

obeikandl.com

وما ينطبق على مجال الخدمات في الهند كان ينطبق على مجال الخدمات في الأقاليم. وأن فحصاً دقيقاً لأرقام الموظفين المسلمين في الولايات يكشف صورة محزنة ومؤلمة مشابهة لذلك. وذكرت القائمة المدنية في بهار الصادرة عن الحكومة كل ستة أشهر أنه حتى ٢٠ فبراير ١٩٦٠ شغل المسلمون ٥٤١ منصباً فقط من أصل ٩٧٧٣ منصباً في ملاك الحكومة الذي يضم ٣٢ فئة على الأقل في مجال الخدمات أي ما يعادل نسبة ٥٣ , ٥٪ بينما يشكل المسلمون ١٢٪ من عدد السكان الإجمالي.

إن طريقة العمل لإبعاد المسلمين عن مجال الخدمات هي تخفيض توظيفهم في أدنى المراتب الرسمية في كل قسم بحيث لا تتجاوز واحداً أو اثنين بالمائة منذ الاستقلال وهكذا فإنه لن يبقى خلال عشر سنوات أكثر من ٢ بالمائة من المسلمين في أي قسم. وعلى سبيل المثال هناك ثلاثة من المسلمين فقط قبلوا موظفين منذ عام ١٩٤٧ وذلك من أصل ١٦٣ موظفاً في الخدمات الإدارية في ملاك بهار أما الباقي فكانوا موظفين إداريين أو مساعدين يوم الإستقلال وقد حصلوا على الترفيع من أصل حصة نسبية هي ٢٥٪ من الأمور الإدارية وبلغ عدد الموظفين الإداريين خلال الأعوام ما بين ١٩٥٤ و١٩٦١ على الشكل التالي :

السنة	العدد
١٩٥٤	ستة من المسلمين من أصل ١١١
١٩٥٥	اثنين من المسلمين من أصل ٨٣
١٩٥٦	اثنين من المسلمين من أصل ٨٩
١٩٥٧	مسلم واحد من أصل ٥٥
١٩٥٨-١٩٥٩	ولا مسلم واحد من أصل ٥٢
١٩٦٠	اثنين من المسلمين من أصل ١٦٠
١٩٦١	خمسة من المسلمين من أصل ١٢٤

إذا كان هناك خمسون موظفاً إدارياً من المسلمين من أصل ٥٥٦ في الوقت

الحالي فيكون هناك واحد بالمئة بعد عشر سنوات على الرغم من أن ٧٥ بالمئة من المناصب أخذت بالترفيع.

والوضع مشابه بالنسبة للمجال القضائي فقد ترفع المنصف (وهو قاض بسيط) إلى مرتبة مساعد قاضي ثم إلى قاضي مقاطعة. وكان عدد المسلمين ١٦ من أصل ٣٣٢ قاضياً فماذا تكون النسبة في الملاكات العالية بعد عشر سنوات؟ في عام ١٩٦٠ تعين اثنان من المسلمين في مرتبة منصف من أصل ١٣٣، وفي عام ١٩٦١ تعين مسلم واحد فقط من أصل ٥٩ منصفاً.

وفي مجال الشرطة ترقى مفوض إلى رتبة مفوض أعلى وترقى المفوض الأعلى إلى رتبة رئيس شرطة، وهناك ٢٢ مسلماً في مرتبة مفوض من أصل ٣٣١ و١٣ مسلماً في مرتبة مساعد مفوض من أصل ١٥٠. وهكذا بعد عشر سنوات سينتهي المسلمون بشكل كامل من المراتب العليا، ومن أصل ستة من المسلمين في مرتبة مفوض أول مقابل ٥٣ من الهنادكة وهناك أربعة أشخاص في الخدمة منذ سنة ١٩٤٧ وفي ١٧ سنة أضيف إليهم اثنان فقط من المسلمين إلى الملاك الحكومي.

أما في الرتب الصغيرة فكان وضع المسلمين أسوأ من ذلك إذ أنه من أصل ٣٢٠,٠٠٠ موظف في الملاك يشكل المسلمون أقل من واحد ونصف في المئة من العدد الإجمالي ويظهر ذلك من الجدول التالي:

الوظيفة	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
أساتذة المرحلة الابتدائية	١٠٠,٠٠٠	١٦٤
العمال	٧٠,٠٠٠	١٨٥
موظفو شرطة	٣٠,٠٠٠	٦٤٠
مساعد موظف	١٠٠,٠٠٠	٣٤٠
سائقون ومرشدون	٥٠٠٠	٦٥
مراقبون زراعيون	١٥,٠٠٠	١٧٥

وكذلك في المؤسسات التي تتلقى المساعدة من الحكومة مثل المدارس والكليات كان عدد تمثيل المسلمين فيها تافهاً إذ لم يتجاوز عدد الأساتذة المسلمين في الكليات ٤٥ من أصل ٣,٠٠٠ أستاذ ومنهم أيضاً أساتذة اللغة الأردية والفارسية[1]. ومن أصل ٣٠,٠٠٠ أستاذ إبتدائي يوجد ٢٦٨ أستاذاً من المسلمين.

قبل التقسيم شغل المسلمون مناصب ذات أهمية في فروع الحكومة في ولاية راجستان وكانوا يعتبرون في الواقع أكثر ملاءمة للقيام بوظائف الشرطة والضرائب والدخل الحكومي والخدمات الأخرى بفضل جدارتهم ومؤهلاتهم. ولكن منذ الاستقلال حرموا من مناصبهم السابقة وطردوا من الوظائف المتنوعة وندرج فيما يلي جدولاً مأخوذاً من كراس أصدرته حكومة راجستان وفيه تظهر معاناة المسلمين:

القسم	عدد المناصب	عدد المسلمين
أمانة سر الحاكم	٥	.
مجلس الولاية	٣	.
الوزراء	٨	١
نواب وزراء	١٠	.
أمناء سر الوزراء	٣٦	.
سكرتارية مجلس الوزراء	٧	.
قسم التوظيف (آ)	٨	.
قسم التوظيف (ب)	٦	.
القسم الزراعي	٦	.
القسم التعاوني	٢	.
التنمية والتخطيط	٥	.

(١) ذكر اللغتين الأردية والفارسية على اعتبار أن الهنادكة لا يتعلمون هاتين اللغتين.

القسم الثقافي	٧	٠
قسم الإنتخاب	٢	٠
المالية	١٧	٠
الإدارة العامة	٧	٠
الداخلية	١١	٠
المناجم والصناعة	٦	٠
الريّ	٥	٠
العمل	٣	٠
الحكومة المحلية	٤	٠
القانون والقضاء	١٣	٠
الطب	٤	٠
التخطيط	٦	٠
الأشغال العامة	٣	٠
الإصلاح	٣	٠
الدخل	٨	٠
الإنعاش الاجتماعي	٣	٠
وظائف أخرى في السكرتارية	٧	٠
حاكم إداري صغير	٢٦	٢
لجنة الخدمة العامة	٤	١
أعضاء هيئة الدخل	٦	٠
قضاة	٢٦	١
مفوض شرطة أول	٢٦	٠
رؤساء أقسام	٦٢	٠
قضاة محكمة عليا	٩	٠
	٣٦٤	٥

obeikandl.com

في ميسور أيضاً لم يكن التمثيل الحكومي للمسلمين في نطاق الخدمات عادلاً ولا منصفاً فقد ذكرت صحيفة نيشنل هيرالد الصادرة عن نيودلهي متأسفة في عددها الصادر يوم ٢٦ يناير ١٩٦٩ بأن المسلمين في ميسور حالياً يعتبرون أقلية ومثلهم كذلك المنبوذون فهم محرومون من حق المسابقات ولا يزالون حتى اليوم معزولين في مناطق ريفية ويخضعون لعقبات اجتماعية قاسية واحتقار شديد ولا تسنح لهم الفرص للحصول على وظائف عالية وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة المسلمين والمنبوذين الموظفين في الدوائر الحكومية أقل من ٥٪ من عدد الموظفين الإجمالي في تلك الوحدات ويمكن القول أن مجتمع ميسور لا يبالي بالمنبوذين ولا بالمسلمين.

وفي مدراس وقبل الاستقلال ابتدعت حكومة الولاية صيغة عرفت باسم الصيغة الطائفية من أجل التمثيل في الوظائف، وبما أن نسبة المسلمين في نطاق الخدمات كان أقل بكثير من نسبة عددهم الإجمالي في معظم الأقسام ولذا فقد تقرر حجز مكانين من كل ١٢ منصباً فارغاً للمسلمين، وعلى الرغم من هذا الحجز لم تبلغ نسبة التمثيل بين المسلمين في نطاق الخدمات عددهم الإجمالي لقلة المناصب الفارغة.

وفي عام ١٩٤٦ عندما تسلم الكونغرس السلطة للمرة الثانية بدأ بإدانة هذه الصيغة، وفي عام ١٩٤٧ قام السيد أومندور راما سوامي[1] رديار رئيس الوزراء بتغيير مفاجيء في الصيغة الطائفية وذلك بتخفيض تمثيل المسلمين من اثنين إلى واحد، وحتى بعد هذا التخفيض رفض تعيين المسلمين في الوظائف الشاغرة بحجة من الحجج وكذلك امتدت الصيغة الجديدة إلى الكليات المهنية حيث انخفض عدد المقاعد المحجوزة للمسلمين بنسبة ٥٠٪.

من المعروف أن المسلمين بطبيعتهم وطباعهم وميولهم يملكون جدارة خاصة للخدمة في الشرطة وهم على درجات ممتازة في ملاك الشرطة مثل

---

(١) OMANDUR RAMASWAMI REDDIAR

مساعد مفوض ورئيس مخفر وغير ذلك ولكن بعد الاستقلال توقف توظيف المسلمين على أساس الزيادة في تمثيلهم. وعلى الرغم من أن تمثيلهم في الوظائف كان أقل من النسبة المخصصة لهم إلا أن الشواغر العائدة لهم لم تملأ أيضاً غير أن حرمان المسلمين من حقهم في الوظائف قد توقف في نهاية عام ١٩٥١ عشية الإنتخابات التي أجراها كامارا سوامي راجا الذي أصبح رئيساً للوزراء ولكن هذا الإجراء كان حبراً على ورق واستمرت هذه السياسة بالحرمان بعد ذلك.

لم يتعرض المسلمون لسياسة التمييز في الخدمات الحكومية فقط بل قد لاقى طلاب العلم المسلمون في المعاهد العلمية إهمالاً مماثلاً. وقد استجوب السيد أحمد علي في اجتماع حكومي وزير التربية عن هذا الأمر فكان جواب الوزير أنه كشف الحقيقة كما يلي:

المعهد	الطاقة الكاملة	عدد المسلمين
كلية الهندسة في البنغال-شاهبور	١,٩٨٠	٢٢
كلية الهندسة في شمال كلكتا	١٠٤	٠
كلية الهندسة والتكنولوجيا-جادبور	٢,٦٠٠	٢٠
معهد الفنون في أكاريا - جادبور	٦٧١	٥
معهد الفنون في كهيديبور	٥٢٠	٣
مدرسة التكنولوجيا للطباعة-جادبور	١٤٦	١
معهد بيريا للتكنولوجيا	١,٧٨٠	١
بعثة رام كيشان كريشنا-هوراه	٥٤٧	١
بعثة رام كريشنا-بلغهاريا	٦٢٣	٢
معهد تيليغونغ الصناعي	١,٤٦٨	٥
معهد التدريب الصناعي في غورياهات	١,١٨٢	٩
مدرسة كلكتا الفنية	٢٧٩	١١

منزل هوراه	٦٦٨	٧
المجموع	١٢,٥٦٨	٨٧

أي أقل من ١٪

إذا بلغت درجة الظلم إلى هذا الحد في موضوع قبول المسلمين في المعاهد العلمية فماذا يكون شأنهم بالنسبة للحياة الثقافية القومية؟ نشرت صحيفة (انديان اكسبريس) الصادرة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٣ قائمة بأسماء المرشحين الذين تم انتقاؤهم من ولاية اندرابراديش للحصول على المنحة الحكومية من مؤسسة القروض القومية الهندية فكانت النتيجة كما يلي :

الموضوع	العدد الاجمالي	عدد المسلمين
شهادة ماجستير	٢٧٨	١٨
بكالوريوس في الفنون	٦٢	٤
وبكالوريوس في العلوم		
بكالوريوس تجارة		
شهادة بالكيمياء والفيزياء	٥٣	٥
شهادة عالية بالتعليم	١٧٢	٧
شهادة بالطب	٥٧	٩
شهادة مسابقة علمية	٧٧	١
شهادة عليا في الطب	٤	٠
بيطرة وزراعة	٥	٠
دكتوراه فلسفة	٣	٠
المجموع	٧١١	٣٤

ولسوء الحظ كانت المنظمات الخاصة مترددة أيضاً في قبول توظيف

المسلمين. وقد كشف الكتاب الصحفي السنوي الهندي بأن تمثيل المسلمين في الخدمات الإعلانية المختلفة لم يحظ بالاهتمام، وعلى سبيل المثال في الإتحـاد الصحفي الهندي، وهو أول وكالة أنباء هندية، ولها فروع في أنحاء البلاد، لا يوجد سوى اثنين أو ثلاثة من المسلمين من أصل جيش من الموظفين يبلغ ٨٠٠ شخص ويضم ١٨٠ صحفياً و٢٢٥ مراسلاً والباقي في الجهاز الفني. ومن أصل ١٣٩ مراسلاً معتمداً يوجد أربعة من المسلمين فقط.

ولا يوجد مسلم واحد في فروع المعلومات الصحفية المركزية من أصل ٤١ شخصاً. أما الوضع في الولايات فهو على الشكل التالي:

الولاية	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
اندهرا	٥٨	٤
يوبي	٢٨	٧
بهار	٦٤	٤
هيماتشل براديش	٤	٠
كشمير	١٥	٢
كيرالا	٣٦	٠
مادهيا براديش	٣٨	٠
ميسور	٣٨	٣
أوريسه	١٧	٠
البنجاب	١٧	٠
راجستان	٢١	٠
البنغال الغربية	١٣٨	٤

ويؤكد الدكتور (ويلفرد كانتول سميث)[1] بأن القليل من الباكستانيين يظنون بأنهم يضعفـون من مكـانـة المسلمين في الهنـد إذا ما وظفـوا خريجيهم من

(١) WILFRED CANTWELL SMITH

المسلمين مباشرة عقب تخرجهم، وهو يعني بذلك بأن الباكستانيين هم الذين يغررون بالمسلمين الهنود لتقديم عروض توظيف؛ والحقيقة الواضحة هي أن المسلمين الهنود لا ينتقلون إلى باكستان ويقبلوا الوظائف فيها إلا بعد أن ييأسوا من وجود وظيفة في الهند وبعد أن يطرقوا جميع الأبواب الممكنة فيجدونها مغلقة في وجوههم. إن سياسة التمييز ضد المسلمين في موضوع التوظيف في الأقسام الثلاثة التي تديرها حكومة الهند في كشمير المحتلة هي التي جعلت الشيخ عبد الله[1] يتحرر من وهم الصداقة الهندوكية ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ويقول في اجتماع عام عقد في ٢٤ من يوليو ١٩٥٣ ما يلي: «لقد أعلمت بني وطني بأن مصالحهم ستكون مضمونة في الهند إلا أن المثقفين المسلمين العاطلين عن العمل يتوجهون بأنظارهم نحو باكستان في حين يجد زملاؤهم الهنادكة جميع الأبواب مفتوحة أمامهم في الهند، ويحرم المسلمون من الحصول على وظيفة حكومية. وإني حينما أشير إلى هذه الصعوبات يتهمونني بالطائفية».

وكتب (نيراد تشودرى) في عام ١٩٦٥ يؤكد حقيقة أنه لم يظهر أي مسلم جديد مرشح لمناصب الخدمة المدنية، ولا يوجد أحد منهم في مرحلة التمرين. ولم يجدوا أي عمل لهم في الشركات التجارية التي كما ذكرت صحيفة أسبوعية هندية ناصحة إياهم بالتوجه إلى باكستان.

وكانت الصورة الموحشة أيضاً فيما يتعلق بالتمثيل النيابي للمسلمين في الإتحاد الهندي وفي الهيئة التشريعية والمجلس الإستشاري، إذ لا يتمتع الوزراء المسلمون في الإتحاد وفي المجالس الإستشارية بثقة زملائهم. يوجد في اتحاد المجلس الإستشاري وزيران مسلمان أما في الولايات: اندهرا وآسام وبهار ومدراس وماهاراشترا وراجستان وبنغال الغربية فيوجد وزير واحد في كل ولاية في حين لا يوجد تمثيل نيابي للمسلمين في المجالس الإستشارية لكل

---

(١) الشيخ عبد الله كان منذ صباه عضواً في حزب المؤتمر ثم أصبح رئيساً لوزراء كشمير وكان يظن كما قال أن حزب المؤتمر سيحفظ حقوق المسلمين فلما خاب ظنه وقف وقفة معادية فسجنوه وقد توفي منذ بضعة أعوام نادماً على ما فرط بحق وطنه عن حسن نية.

من كجـرات ومـادهيا براديش وأوريسـه والبنجـاب وميسـور، وذكرت صحيفة أسبوعية هندية في تعليق لها بأنه من السخف الشديد ذكر عبارة (تمثيل نيابي) ومن الأفضل عدم وجود هذا التمثيل على الإطلاق بدلاً من وجود تمثيل مضلل.

هذا هو بالإختصـار وضـع المسلمين في الـوزارات والإتحاد والمجالس الإستشارية وقوات الشرطة المسلحة والمناصب الرسمية وغير الرسمية في المركز وفي الولايات، وفي الكليات المهنية والمعاهد، وإن الإنخفاض المتزايد في تمثيلهم منذ عام ١٩٤٧ ألحق الضرر بهم ورسم الانهيار الاقتصادي للجماعة الإسلامية في الهند وإذا لم تتم معالجة الوضع بسرعة فسيزداد الوضع الإسلامي سوءاً بمـرور الـوقت لأن هؤلاء الموظفين قبل عام ١٩٤٧ أصبحوا على قاب قوسين من التقاعد.

أكثيرٌ علينا أن نأمل بأن يثير هذا الوضع ضمير الفئات المتحررة في البلد على الرغم من عجزه، ويدفعها لإستنباط الطرق والوسائل لإيقاف هذا التعصب ضد المسلمين ومعالجة الوضع؟ إن الزمان وحده سيجيبنا على هذا السؤال.